تقييم النظام الضريبي في العراق مع السبل المتاحة لإصلاحه

(الحلقة الثانية)

د. توفيق المرياتي

يقوم النظام الضريبي في العراق على الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، أي الجمع بين الضرائب على رأس المال والدخل . وتشمل الضرائب المباشرة الضريبة على دخل الافراد والشركات . اما الضرائب على راس المال فتشمل ضريبة العقار وضريبة العرصات . اما الضرائب غير المباشرة فتشمل الضرائب الكمركية التي تم إلغاؤها وحلت محلها ضريبة (اعادة الاعمار) والضرائب على الانتاج . ومهمة البحث هذا هي ليست التطرق الى كل نوع من انواع الضرائب التي يتكون منها النظام الضريبي ، وانما هي التقييم العام للنظام الضريبي ، أي اظهار عيوب بعض الضرائب المكونة له مع اقتراح السبل المتاحة من الناحية المالية لإصلاحه من خلال تقييمه بما يخدم المصلحة العامة .

يمكن تقسيم السبل المتاحة لعملية اصلاح النظام الضريبي في العراق الى سبل اقتصادية ، تشريعية .اجتماعية ، وسبل ادارية . والتي سوف نقوم بايجازها تباعا .

فمن الزاوية الاقتصادية وعندما تقطع الدولة مرحلة معينة في طريق التصنيع ويتطور بنيانها الاقتصادي. فأن الاوضاع تتغير تدريجياً ، فيقل تبعا لذلك اتساع القطاع المعيشي الذي لا يتيسر اخضاعه للضرائب وتقل نسبة العاملين في القطاع الزراعي وتزيد نسبة العاملين في الصناعة ، كما تزيد مساهمتها في تكوين الناتج القومي ويتنوع النشاط الانتاجي ويزيد نطاق ملكية الاموال المنقولة ، كل هذا من شأنه ان يؤدي الى توسيع امكانية فرض الضرائب .

واذا كان النشاط الانتاجي في القطاعات المختلفة (الزراعي والصناعي والتجاري) يقوم به عدد من الوحدات الانتاجية ذات الحجم الصغير في العراق بوجه عام ، فأنه لا يتيسر عادة اخضاعها للضرائب على الدخل . ولكن من الواضح ان التقدم الاقتصادي سوف يؤدي بعد مرحلة معينة الى ظاهرة التركز باعتبار ان المشروعات الكبيرة تتفوق عادة على المشروعات الصغيرة فتقضي عليها تدريجياً ويصبح النشاط مركز في عدد قليل من المشروعات ذات الحجم الكبير ويصبح اسلوب الانتاج ذات كثافة رأسمالية أعلى . وهذا يعني ان الغالبية العظمى من الافراد الذين كانوا يعملون بوصفهم منتجين مستقلين بوحدات انتاجية خاصة بهم. سوف يتحولون الى عاملين مقابل أجور لدى المشروعات الكبيرة فيترتب على هذا التحول نتائج مهمة فيما يتعلق بامكانية فرض الضرائب على الدخل .

ويخضع اصحاب الاجور للضريبة على الرواتب و الاجور التي تحصل باسلوب الاقتطاع من المنبع ، فلا تتيح فرصة للتهرب من دفعها الا بنسبة ضئيلة . هذا في حين انهم عندما كانوا يعملون كعاملين مستقلين فأنهم كانوا يخضعون للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . وهذه الضريبة لا يتيسر تطبيقها في حالة صغار الممولين ، حيث يكون مجال التهرب من دفعها واسعاً وتكاليف جبايتها مرتفعة نسبياً. كما ان المشروعات الكبيرة هي عادة شركات مساهمة تقوم إدارتها على أسس نظم مالية محدودة تسهل اخضاعها للضريبة . كما ان السعر التصاعدي لهذه الضريبة يجعل حصيلتها وفيرة ، هذا فضلاً عن انتشار الشركات المساهمة يفتح مجالاً آخراً للضرائب على الدخل ، وهي الضريبة على دخل القيم المنقولة ذات الحصيلة الغزيرة .

ووفقاً للامر المرقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف السابقة في العراق ، عمل المشرع على تشجيع تأسيس شركات مساهمة وتخفيض العبء الضريبي على الشركات القائمة منها . فقد تم توحيد نسبة الضريبة على دخل شركات الاموال والشركات المساهمة المحدودة ، واصبحت بنسبة (١٥٪) من الدخل الخاضع للضريبة .فيما كانت بموجب القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ متباينة طبقاً للقوانين لكل شركة ، كما شمل التعديل الشركات الاجنبية المسجلة في العراق أو تلك التي لها مؤسسة دائمة في العراق ، حيث يخضع دخلها بنسبة (١٥٪) أيضا.

وفيما يتعلق بقوانين التنمية الصناعية فقد تم تعديلها بقصد تشجيع اقامة مشاريع صناعية جديدة في العراق حيث كانت المعامل الصناعية الحاصلة على إجازة تأسيس تعفى مدة خمس سنوات من ضريبة العقار . وبموجب آخر تعديل لقانون التنمية الصناعية النافذ حالياً أصبح الاعفاء عشر سنوات للمشاريع الصناعية التي تحصل على إجازة تأسيس . ويعتبر الاعفاء نافذ المفعول من تاريخ منح المشروع اجازة التأسيس.

اما السبل التشريعية لإصلاح النظام الضريبي العراقي والتي من شأنها أعطاء قدر من المرونة لهذا النظام فتتمثل في العمل على ضغط الاستهلاك وتشجيع كل من الادخار والاستثمار ، مما يتعين على هذا النظام ان يصيب الانفاق على الاستهلاك والذي سيستوعب معظم الدخول الفردية ، وهنا يجب ان يكون هدف النظام الضريبي انقاص مستوى الاستهلاك الفردي الحالي بقدر ما يكون امتصاص كل زيادة في هذا المستوى تحدث نتيجة ارتفاع الدخل .

كذلك على هذا النظام ان يزيد من العبء الضريبي على الانشطة الاقتصادية التي تستفيد من عملية النمو بدون ان تكون هذه الانشطة قائدا له . اذ يجب ان لا تعيق العناصر المحركة للتقدم بعبء ضريبي ثقيل . الأمر الذي يعني تفضيل الضرائب على القطاعات التقليدية (الزراعية والاستخراجية) على الضرائب على القطاعات الصناعية . ومراعاة لذلك يقتضي اتخاذ عدة اجراءات في مجال الضرائب المباشرة وغير المباشرة تهدف الى تحقيق قدر من المرونة للنظام الضريبي .

وفي مجال الضرائب المباشرة يتعين كقاعدة عامة ان تصيب الضرائب المباشرة دخول جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين ، وبالرغم من بداهة ذلك اننا نجد ان الاشخاص الخاضعين للضرائب على الدخول لا يتعدون نسبة (١٪) من السكان وان ضعف الدخل الفردي وسوء توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية تفسر انخفاض نسبة الاشخاص الخاضعين للضرائب على الدخل . ومن هنا يتعين تعديل النظام الضريبي لرفع هذه النسبة .

وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، وانطلاقاً من مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة عامة والعدالة الضريبية بصورة خاصة عن طريق اخضاع أصحاب الدخول والثروات الطائلة الى ضرائب مباشرة جديدة ، وذلك لتخفيف عبء الضرائب غير المباشرة ، حيث شكلت حصيلتها انذاك نسبة كبيرة من مجموع الضرائب التي يكون عبئها ثقيلاً على اصحاب الدخول المحدودة والطبقات الفقيرة ، فقد تم تشريع أربعة قوانين ضريبية هي القانون الجديد لضريبة الدخل ، قانون ضريبة العقار ، قانون ضريبة التركات وقانون ضريبة العرصات وفيما يخص ضريبة الدخل يعتبر العراق من أوائل الدول العربية التي شرع فيها قانون الضرائب في العصر الحديث ، حيث شرع قانون ضريبة الدخل عام ١٩٢٧ ، ثم توالت التعديلات والتشريعات عليه من قبل الهيئة العامة للضرائب التي تأسست بعد دمج مديرية ضريبة الدخل العامة ومديرية الواردات العامة عام ١٩٩٢ ، الى احداث التغيرات التي اتاحتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في كافة جوانب العمل الضريبي سواء ما يخص المكلفين وتسهيل انجاز معاملاتهم أو ما يخص اجراءات التحاسب الضريبي ، على الرغم من الظروف التي واجهت الهيئة من جراء الاحداث الاخيرة اثناء احتلال العراق . كما ساهمت الهيئة في انضاج التشريع الذي صدر بالامر رقم (٤٩) في ٢٠٠٤/٢/١٩ والذي أحدث تعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل وضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ .

العراق سينفق ٣ مليارات دولار لإعادة اعمار القطاع النفطي

مسؤولو النفط العراقيون: الشركات الأجنبية ستلعب على الأرجح دوراً مهماً، حتى إذا لم يتحسن الوضع الأمني

حسبما ذكر مسؤولو نفط عراقيون نهاية شهر كانون الثاني فإن العراق قد خصص ثلاث مليارات دولار من ميزانية عام ٢٠٠٥ من أجل إعادة اعمار صناعة النفطية.

وقال المسؤولون بأنه يمكن للشركات الأجنبية ان تلعب دوراً كبيراً في تلك المشاريع، خاصة في ميادين التجهيز و الأعمال الهندسية حتى إذا بقي الوضع الأمني على ما هو عليه الآن.

وتشمل تلك المشاريع، التي تفتقر معظمها إلى التمويل لغاية الآن، اعمالاً لتطوير وتوسيع قدرات الإنتاج الغازي والنفطي وصيانة المصافي وشبكة خطوط النقل وانشاء مصاف جديدة وتطوير حقول النفط والاستكشاف.

وقال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان في مؤتمر صحفي: "هذا التمويل يشكل نقطة تحول وسيساعدنا في اصلاح الضرر الذي أصاب قطاع النفط العراقي".

من جهته قال ناصر شمة، رئيس قسم المشاريع بوزارة النفط العراقية، بأن طواقم الوزارة ستقوم بمعظم الاعمال التي تنطوي عليها تلك المشاريع لكن من المحتمل ان تبقى الحاجة قائمة إلى المساعدة الأجنبية في الواقع العملي.

وقال شمة متحدثاً إلى رويترز: "سيتطلب الأمر سنة لبدء تنفيذ (تلك المشاريع). وستبدي الشركات الأجنبية اهتمامها بها لإن الوضع الأمني في العراق سيكون قد تحسن عندها. وسيتركز معظم عملها في الجانب التجهيزي".

ولا تدخل هذه المشاريع في إطار استثمار القطاع النفطي الذي يأمل العراق من خلاله إلى اقامة اتفاقات مع كبيرات شركات النفط العالمية بحيث تشمل صفقات الإنتاج المشترك في ما يتعلق ببعض أكبر الحقول النفطية في العالم.

ترجمة: عمار اسعد
عن: وكالة رويترز الاخبارية

حصة العالم العربي من السياحة العالمية ٥٪

بلغت حصة العالم العربي من مجمل حركة السياحة العالمية نحو ٥٪ فقط في عام ٢٠٠٤ حسب ما ورد في دراسة عرضت بالمنتدى السياحي العربي المنعقد في اللاذقية.

وأعربت مصادر الجامعة العربية عن اعتقادها بأن السبب في ذلك يعود إلى مشكلات تعاني منها هذه الدول وعلى رأسها غياب التخطيط الذي يحدد حجم صناعة السياحة ضمن اقتصادات الدول العربية، وكذلك الافتقار إلى إستراتيجيات تسويق مناسبة.

وأكد مدير مركز التدريب السياحي والفندقي في سوريا عبد الكريم الجوهري أن الدول العربية لا تزال بحاجة إلى العمل على تحسين صورتها في الأسواق السياحية الدولية والارتقاء بمستوى الخدمات السياحية.

وأشار في نشرة اقتصادية للجزيرة إلى تحقيق بعض الدول العربية زيادة كبيرة في نسب ومعدلات السياحة خلال العام الماضي مقارنة مع عام ٢٠٠٣.

ورغم انخفاض عدد السياح الأوروبيين القادمين إلى سوريا خلال العامين الماضيين بسبب الأوضاع غير المستقرة في العراق فإن عدد السياح العرب الذين يقصدون سوريا ارتفع بوتيرة مضطردة.

وأعلنت سوريا في كانون الأول الماضي اعتزامها منح المستثمرين الأجانب فرص تملك في مشروعات تشمل ١٠٠ موقع سياحي دعما لاقتصادها بتنشيط حركة السياح الأوروبيين.

تقرير نفطي

تراجع اسعار النفط الخام الأمريكي وارتفاع أسهمها

طوكيو. (CNN) في الوقت الذي تراجعت فيه الخميس أسعار النفط الخام الأمريكي لليوم الثالث على التوالي، سجلت الأسهم الأمريكية، لحظة إغلاقها، ارتفاعا خلال المدة ذاتها.

ففي سوق المداولات النفطية بنيويورك، انخفضت أسعار النفط الخام الامريكي الخفيف للعقود الآجلة تسليم شهر آذار القادم بمقدار ٤٣ سنتا، لتصل إلى ٤٦,٦٩ دولار للبرميل.

بينما انخفض سعر خام القياس "برنت" بمقدار ١٥ سنتا، ليصل إلى ٤٤,٦٥ دولار للبرميل.

وبالمقابل، غطت الزيادة في مخزون البنزين على تراجع محدود في مخزون النفط الخام.

كما سجل تراجع سعر الخام الأمريكي في عقود آذار في التعاملات الالكترونية على نظام "اكسيس" في سوق "نايمكس" ثمانية سنتات إلى ٤٦,٦١ دولار للبرميل.

وأنهي العقد تعاملات المقصورة في "نايمكس" منخفضا ٤٣ سنتا إلى ٤٦,٦٩ دولار للبرميل.

ويذكر ان التجار يعتبرون في معظم الأحيان أن مخزون النفط الخام مرتفعا عندما يزيد عن مستوى ٣٠٠ مليون برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزون الخام هبط على غير التوقعات بمقدار ٣٠٠ ألف برميل إلى ٢٩٥,٣ مليون برميل في ٢٨ كانون الثاني بعد ثلاثة أسابيع من الارتفاع.

وأظهر التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة أن واردات النفط الأمريكية هبطت بمقدار ٥٧٢ ألف برميل يوميا إلى ٩,٨٩ مليون برميل يوميا.

الإمارات تكشف النقاب عن مشروع كبير لتنمية شواطئها

كشفت إمارة دبي عن خطة هي الأكبر في العالم لتطوير سواحلها على الخليج العربي.

وسوف يعيد هذه المشروع العملاق تشكيل سواحل هذه الإمارة على الخليج العربي عن طريق إضافة ٨٥٠ كيلومتراً من الشواطئ التي تنتشر فيها المساكن الفاخرة والفنادق.

وستتضمن عملية التنمية إنشاء أعلى ناطحة سحاب في العالم، وبناء منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مدينة واشنطن.

ومن المقرر أن تنتهي المرحلة الأولى من هذه الخطة خلال ما يقرب من خمس سنوات.

وسوف تقسم مساحة الشواطئ الجديدة بين اليابسة والبحر، وستشمل مركزا جديدا للمدينة. كما سيشمل المشروع قناة تشق الصحراء طولها ٧٥ كيلومترا بالإضافة إلى قوس من الجزر الصناعية.

وسيغطي هذا المشروع العملاق مساحة ٤٤٠ كيلومتر مربع، وسيسكنه ٤٠٠ ألف نسمة.

وقال محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد إمارة دبي: "هذا هو أكبر المشروعات التي يخطط لإقامتها في مدينة دبي، وهو أكبر مشروعات التنمية الساحلية في العالم".

وقد فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المشروع، وهي المرة الأولى في تاريخ الإمارات العربية المتحدة بعد تخفيف القيود التي كانت مفروضة على الاستثمارات والشراكات الأجنبية.

وسوف تقوم شركة نخيل، وهي شركة تديرها الحكومة، بتنفيذ هذا المشروع، وحتى الآن لم يعلن عن حجم تكاليف هذا المشروع، غير أن الخبراء المحليين في الإمارات العربية المتحدة توقعوا أن تصل هذه التكاليف إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وكانت مدينة دبي قد بدأت بالفعل في توسيع شواطئها بسلسلة من الجزر الصناعية التي تضم مساكن فاخرة وفنادق.

ويقال إن الجزر التي لم ينته العمل فيها بعد قد وصلت إلى حجم يسمح برؤيتها من الفضاء الخارجي.

محكمة أمريكية ترفض دعوى بـ (٢٨٠) مليار دولار ضد شركات التبغ

واشنطن (CNN)رفضت هيئة قضائية فدرالية أمريكية، الدعوى الحكومية الفدرالية ضد شركات التبغ، والتي بلغت قيمتها ٢٨٠ مليار دولار.

وجاء رفض هيئة المحكمة بنتيجة صوتين، ضد صوت واحد، على خلفية الإدعاء بأن شركات التبغ قامت بإجراءات مخالفة للقانون، لحجب معلومات تكشف أضرار التدخين.

ويشكل القرار ضربة كبرى لوزارة العدل الأمريكية، التي كانت رفعت الدعوى عام ١٩٩٩ حين كانت جانيت رينو في منصب المدعي العام، واستكملت لاحقا عند تولي جون أشكروفت المنصب.

واستندت الدعوى إلى أن قانونا فدراليا أتاح لصناعة التبغ أن تفلت من المحاسبة عن إجراءات غير قانونية قامت بها وجنت منها المليارات التي يطالب بها الإدعاء.

إلا أن هيئة المحكمة لم تؤيد الإدعاء في التهمة الموجهة إلى شركات تصنيع التبغ، مما شكل نصرا ساحقا لهذا القطاع.

وعلى الرغم من هذه الضربة التي أصابت الإدعاء، فإن القضية لا تزال أمام محكمة استئنافية، لمحاولة الحصول على أحكام أخرى تحد من عمل شركات التبغ.

وتتركز الدعوى الاستئنافية حول تمكن وزارة العدل من الحصول على أحكام تتيح لها إجبار شركات التبغ على الحد من حملاتها الدعائية والتسويقية، ودفعها إلى تمويل برامج تساعد المدخنين على الإقلاع عن التدخين.